رئيس فرع المخدرات: حماة ليست خالية من المخدرات والقبض على ٢٦٥ متعاطياً ومروجاً في عام

| حماة - محمد أحمد خبازي

بيَّنَ رئيس فرع مكافحة المخدرات بحماة العميد محمد بدر زعرور لـ«الوطن» أن الفرع خلال العام الماضي قبض على ٢٦٥ شخصاً من متعاطي ومروجي المخدرات ومنهم شبكات منظمة، إضافة لمصادرة ٤٦ كغ من الحشيش المخدر و٣٦ ألف حبة كبتاغون و١٥٠٠ حبة من الحبوب الدوائية المهدئة (زولام، هيكزول، بالاتان، بيوكبالين.... ألخ) الممنوع صرفها إلا للمرضى وبموجب وصفة طبية.

وأوضح زعرور أن عدد الضبوط التي تم تنظيمها خلال الفترة ذاتها بلغ ٢٢٣ ضبطاً، إضافة إلى مصادرات أخرى كالأسلحة ووسائط النقل.

وأوضح زعرور أن حماة ليست نظيفة تماماً من المخدرات، بل فيها عدد من متعاطي ومروجي المواد المخدرة كالحشيش المخدر وحبوب الكبتاغون المخدرة، مؤكداً استمرار الفرع من خلال البحث الدقيق والمتابعة المستمرة، بفكك شبكات وإلقاء القبض على مروجي هذه المخدرات ومتعاطيها، وتقديمهم للقضاء المختص لينالوا جزاءهم العادل.

وأشار إلى أن الفرع أنجز مؤخراً عدة عمليات نوعية وألقى القبض على العديد من الأشخاص المتورطين بتهريب وتجارة وترويج المواد المخدرة ومصادرة كميات كبيرة منها، مضيفاً: ومن تلك العمليات إحباط عملية تهريب حبوب مخدرة ضمن (قطرميز مكدوس) كانت مغلفة بطريقة فنية احترافية بحيث لا تستطيع الأجهزة الإلكترونية كشفها، وكانت معدة للتهريب إلى السعودية.

ولفت العميد زعرور إلى أن من بين المقبوض عليهم طلاباً تورطوا بتعاطي المخدرات، لكون الفئة الشابة هي أكثر الفئات العمرية التي يستهدفها المروجون مقابل المنفعة المادية.

ودعا رئيس فرع مكافحة المخدرات الأهالي، لكونه عضواً باللجنة الإعلامية الفرعية لمكافحة ظاهرة المخدرات بحماة، إلى ضرورة مراقبة سلوك أبنائهم الذين تتراوح أعمارهم مابين الـ١٨ و٢٥ عاماً كي لا يقعوا فريسة سهلة بين براثن مروجي المخدرات.

وأكد العميد زعرور أن وزارة الداخلية من خلال إدارة مكافحة المخدرات وفروعها بالمحافظات، تبذل جهوداً كبيرة في مكافحة المخدرات، وإقامة حملات التوعية والمشاركة بالندوات للتعريف بالمخدرات وأضرارها.

برسم وزارة الزراعة.. الشعير يتفوق على القمح في الحسكة والسبب التكاليف

| الحسكة - دحام السلطان

بين مدير الزراعة والإصلاح الزراعي في الحسكة رجب السلامة لـ«الوطن» أن نسبة زراعة محصول شعير الحب البعل تجاوزت مساحة الخطة الزراعية المخططة للمحصول، موضحاً أن التجاوز هذا، جاء على حساب مساحات محصول القمح المروي والبعل، بسبب قلة كلفة زراعة محصول الشعير، المتوافرة بذاره بكثرة في الأسواق اليوم، وبكميات أكبر من حجم كميات بذار القمح وبسعر أرخص عن سعر القمح أيضاً، الذي بات يحتاج إضافة إلى ذلك لحوامل الطاقة، ولاسيما الكهرباء اللازمة للمشاريع الزراعية.

وأشار السلامة إلى أن خطة القمح المروي المحددة بـ٢٩٨٣٦٧ هكتاراً، لم يُبذر منها سوى مساحة ١٢٠٥٠٠ هكتار منها وبالتالي فإنها لم تحقق سوى نسبة ٤٠ بالمئة من حجم المساحة المخططة لزراعة المحصول، كما تم زراعة مساحة ٣٤١ ألف هكتار قمح بعل من حجم المساحة المخططة والبالغة ٤٤٥٥٢٦ وتحقيق نسبة ٧٦,٥ بالمئة من المساحة، في حين ارتفعت نسبة زراعة محصول الشعير الحب المروي إلى ٧٩ بالمئة الذي بُذر منه مساحة ١٩٢٠٠ هكتار من حجم المساحة المخططة له والبالغة ٢٤٣٣٢ هكتاراً، في حين تجاوزت مساحة محصول الشعير الحب البعل المساحة المخططة له والمقدّرة بـ٣٣٣٥٣٥ هكتاراً فوصلت المساحة المزروعة إلى ٤٣٣٩٠٠ هكتار، لتصل النسبة إلى ١٣٠ بالمئة.

وأوضح أن عملية الإقبال على زراعة محصول العدس المروي بقيت ضعيفة ولم تتجاوز النسبة سوى ٢٥ بالمئة، بُذر منه إلى الآن مساحة ٢١٠٠ هكتار من حجم المساحة المخططة والبالغة ٨٥٠٠ هكتار، ووصلت نسبة زراعة محصول العدس إلى ٥٠ بالمئة من حجم المخطط والمقدّرة بـ٦٤٥٠٠ هكتار التي تم زراعة مساحة ٣٢ ألف هكتار منها، وبالنسبة للشعير الرعوي المروي، تم زراعة مساحة ٨٠٠٠ هكتار من المخطط والبالغ ١٨٢٧٤ هكتاراً، وعن الشعير الرعوي البعل تم زراعة ٢٥٠ هكتاراً فقط من حجم المخطط ٤١٩٥٠ هكتاراً.

وفي سياق آخر أكد السلامة أن مدن ومناطق وأرياف المحافظة شهدت هطلات مطرية غزيرة خلال الفترة الحالية وعلى مدار الأيام القليلة الماضية، حيث سُجّلت في بلدة عامودا يوم أمس الأول أعلى نسبة هطل وصلت إلى ٩ ملم تلتها بلدات الدرباسية والهول وتل بيدر بـ٧ ملم وتراوحت باقي الكميات بين ٢ – ٥,٦ ملم في معظم مدن ومناطق المحافظة، في حين سجّلت بلدة تل براك أعلى نسبة في مجموع كمية هطل الأمطار هذا العام، حيث وصل مجموع هطل الأمطار فيها إلى ٢٦٥,٤ ملم، تلتها بلدة الدرباسية بـ٢٥٠ ملم ثم بلدة هيمو بـ١٩١ ملم، فمدينة المالكية بـ١٩٠ ملم.

المحامون العرب يدينون الحصار الاقتصادي على سورية والعدوان التركي.. ويؤكدون عروبة الجولان ولواء إسكندرون

فارس لـ«الوطن»: ٢٨ ألف محام في سورية وعلى المحامين المغادرين البلاد التصريح عن وضعهم خلال شهرين

> شبكة هاتفية بين المحامين والرسم ١٠ آلاف سنوياً

| محمد منار حميجو

أكد نقيب محامي سورية الفراس فارس أن اتحاد المحامين العرب جدد دعمه في اجتماعه الطارئ الذي عقد منذ يومين للدولة السورية شعبا وقيادة وجيشاً ومحاربة الإرهاب بكل أشكاله وألوانه وتأكيد عروبة الجولان ولواء إسكندرون السليب.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح فارس أن الاتحاد طالب الجامعة العربية خلال اجتماعه الذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة بإعادة مقعد سورية إليها لإعادة ممارسة دورها الريادي في مجلس الجامعة، مشيرا إلى أنه ندد بالحصار الاقتصادي المفروض على البلاد، وطالب مجلس الأمن بإدانة العدوان التركي باعتباره جريمة دولية ومخالفة لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات الدولية ذات الصلة.

وبيّن فارس أن الاتحاد أعرب عن تأكيده دعم مشروع إعادة الإعمار في سورية وحرية وحق الشعب السوري في التنقل وفقاً للاتفاقيات العربية والدولية.

وأعلن فارس أنه الخميس القادم سوف يتم توقيع عقد مع شركات الخليوي ليكون هناك شبكة هاتفية شبه مجانية بين المحامين، موضحاً أن رسم الخط سنوياً سيكون ١٠ آلاف ليرة إلا أن المكالمات ستكون محصورة بين المحامين فقط وفي حال إجراء مكالمات هاتفية مع غير المحامي فإنه سوف يشحن الخط لإجراء المكالمة.

وبيّن فارس أن الاشتراك سوف يكون عبر النقابة أي إن المحامي يتقدم بطلب إليها أو في الفروع للحصول على الخط معتبراً أن هذه الخطوة مهمة وخصوصاً أن هناك الكثير من المحامين يجرون مكالمات فيما بينهم تستغرق لساعتين أو أكثر وبالتالي فإن هذا الخط يمكن أن يوفر عليهم الكثير.

وكشف فارس أن النقابة أصدرت تعميماً تضمن إعطاء المحامين المغادرين خارج البلاد مهلة حتى بداية الشهر الثالث ليصرح كل منهم عن وضعه وسبب عدم وجوده إضافة إلى تصريحه عن المدة التي غادر بها البلاد تحت طائلة إعمال أحكام القانون بحقهم، معتبراً أن هذا التعميم لضبط الجداول ومعرفة المتسربين من المحامين وأسباب تسربهم.

ورأى فارس أن هذا التعميم لمصلحة المهنة والنقابة والمحامين باعتبار أن هناك محامين متسربين وليس معروفاً سبب تسربهم وبالتالي فإنه يجب أن يصرحوا عن وضعهم خلال الفترة المحددة وتسوية وضعهم، مؤكداً أن النقابة هي التي تقدر وضعهم وقبول سبب تسربهم بدراسة كل حالة.

وأكد فارس أن هناك تنسيقاً مع إدارة الهجرة لمعرفة المحامين الذين غادروا البلاد وبقوا لفترة طويلة وأسباب سفرهم، مشيراً إلى أنه في الوقت القريب سوف يتم إرسال قائمة بالمحامين لمعرفة ذلك.

وبيّن فارس أن النقابة أصدرت تعميما آخر تضمن تكليف المحامين الذين يعملون خارج منطقة عمل الفرع تسوية وضعهم إما بالتقيد بأحكام القانون والعمل والإقامة في منطقة فرعهم وإما الانتقال إلى الفرع الذي يمارسون العمل فيه في منطقته خلال مدة لا تتجاوز الشهرين، لافتاً إلى أنه تم استثناء فرعي الرقة وإدلب.

وبيّن فارس أن عدد المحامين ازداد ووصل إلى أكثر من ٢٨ ألفاً، لافتاً إلى أن هذا العدد كبير.

حملة لإزالة الإشغالات في البرامكة وتحت جسر الثورة بدمشق

بوريش لـ«الوطن»: بعض الأكشاك تحول محيطها إلى سوبر ماركت تحتل الأرصفة

| محمود الصالح

استمرت لجنة إزالة الإشغالات والتعديات على الأملاك العامة في محافظة دمشق في حملتها الهادفة إلى منع الأكشاك من التوسع وإشغال المساحات المحيطة بها، لمساحة تصل أحياناً إلى عدة إضعاف مساحة الكشك كما هو الحال في منطقة البرامكة ومحيط جامعة دمشق وتحت جسر الثورة.

وأكد رئيس لجنة إزالة الإشغالات في محافظة دمشق هيثم بوريش أنه نتيجة تمادي أصحاب البسطات والأكشاك في إشغال أغلب الأرصفة وجزء من الشوارع المحيطة بها بالبضائع المتنوعة لدرجة أن أصبح البعض منها أكبر من حجم السوبر ماركت، منوهاً ببدء الحملة أمس من محيط جامعة دمشق، وتم خلالها حجز كميات كبيرة من الستاندات والشبك الحديدي الموجودة على الأرصفة، دون التعرض للبضائع لأن حجزها يحتاج إلى عملية جردها وتنظيمها في ضبط استلام ليتمكن صاحبها من استعادتها بعد المصالحة عليها.

وبين أنه نظرا لعدم توافر العناصر الكافية والوقت الكافي تم الاكتفاء بحجز الستاندات والشبك المعدني في البرامكة، بعد أن كانت قامت ورشة إزالة الإشغالات المركزية بإنذار جميع أصحاب الإشغالات أكثر من مرة بإزالتها، لكن لم يستجيبوا لذلك، كما قامت اللجنة بحجز كميات كبيرة من الستاندات والشبك وبعض غرف الجلوس من تحت جسر الثورة الذي تحول إلى سوق كبير لبيع كل أنواع البضائع المستعملة والجديدة، لدرجة أنه تم حجز كامل الأرصفة تحت الجسر ومحيطه، ما أدى إلى معاناة كبيرة للمواطنين المارين والسيارات المارة في هذه المنطقة.

وأكد بوريش أنه تم حجز ما يزيد على حمولة شاحنتين من هذه المواد وبيك آب، وتنظيم أكثر من ١٩ ضبطاً نظمتها شرطة محافظة دمشق التي قدمت المؤازرة لعناصر الورشة في هذه الأعمال.

وأوضح رئيس اللجنة أن هناك معاناة كبيرة في معالجة حالة الإشغالات التي أصبحت خارج المألوف في شوارع المحافظة ولم تعد مقتصرة على أصحاب الحاجة لمصدر رزق بل تحولت إلى مصدر ثراء للكثير من القائمين بها، وعن توافر الإمكانيات اللازمة لعمل هذه اللجنة أكد أن محافظ دمشق يقدم لها كل الدعم لكنها تحتاج إلى عدد من الآليات الشاحنة وإلى عدد من العناصر لا يقل عن ٥٠ عنصراً لا يتوافر منهم الآن سوى ٦ عناصر، إضافة بعض المستلزمات الأخرى، والأهم من كل ذلك تعاون البلديات مع اللجنة لإنجاز مهمتها في إزالة جميع الإشغالات الموجودة في المدينة، مشيراً إلى أن المحافظ وجه بتأمين العدد الكافي من العمال وكذلك التجهيزات، ويمكن لأي شخص يرغب في العمل في هذه اللجنة وفق عقود خاصة أن يتقدم بطلب لذلك لأن هناك حاجة كبيرة لليد العاملة.

أسعار الفروج تحلق في السويداء

المربون: بسبب التكاليف والأمراض

| السويداء- عبيرصيموعة

شهدت أسواق السويداء تحليقاً غير مسبوق بأسعار الفروج سواء الحي منه أم المذبوح ولعل أعلى الأسعار كانت لقطع الفروج حيث وصل سعر كيلو (الصدر) إلى ٢٩٠٠ ليرة وكيلو الفخذ إلى ٢٣٠٠ ليرة والحبل على الجرار.

وأعاد عدد من المربين وأصحاب المداجن في حديثهم لـ«الوطن» ارتفاع أسعار الفروج إلى زيادة الطلب أمام تراجع تربيته وخاصة في فصل الشتاء بسبب الأمراض التنفسية وأمراض الكبد إضافة لوباء الطاعون الذي عصف بقطاع الدواجن في السويداء وأدى إلى نفوق أعداد كبيرة من الدواجن مؤكدين أنه جراء ذلك الواقع العاصف بالمداجن أغلق العديد منها على ساحة المحافظة، يضاف إليها غلاء المادة العلفية لدى السوق المحلية ولاسيما أن سعر طن العلف وصل إلى ٤٠٠ ألف ليرة سورية إضافة لارتفاع سعر الصوص الذي وصل إلى ٢٥٠ ليرة ناهيك عن ارتفاع أسعار الأدوية البيطرية وأجور المعالجة التي أوقعت جميع المربين بعجز.

كما اشتكى أصحاب المداجن من عدم توافر مادة المازوت بالشكل الأمثل ما يرغم المربين لشرائها من السوق السوداء بسعر٣٠٠ ليرة فضلاً عن عدم توافر المياه في مناطق وجود هذه المداجن لعدم وجود آبار ارتوازية ما يضطرهم وأمام هذا الواقع لشراء المياه بالصهاريج بسعر ٤ آلاف ليرة لكل نقلة ولعل القضية الأهم التي لم يغفلها المربون هي أن تكلفة الإنتاج تفوق أسعار المبيع فمثلاً تكلفة إنتاج الطير الواحد تبلغ ١٣٠٠ ليرة سورية ويباع لأصحاب محال بيع الفروج بـ١٢٠٠ ليرة في حين كغ الفروج المذبوح لدى هذه المحال يباع بأكثر من ٢٠٠٠ ليرة ما يؤكد أمام هذا الواقع أن المرابح جميعها تذهب إلى أصحاب المحال ممن يمتلكون نتافات الدجاج رغم أن تكلفة التربية تقع على عاتق المربين أنفسهم وتجعلهم الخاسر الوحيد في عملية الإنتاج تلك.

بينما أشار أصحاب محلات بيع قطع الفروج أن انتاج المحافظة لا يغطي كميات الطلب على المادة ما يجعلهم تحت رحمة تجار دمشق الذين يفرضون أسعارهم كواقع على تلك المحلات.

بدوره رئيس فرع نقابة الأطباء البيطريين في السويداء وائل بكري أكد لـ«الوطن» وجود معاناة حقيقية تعصف بقطاع الدواجن وأن معظم المربين باتوا يعملون بخسارة، مضيفاً: إنه ولإعادة عجلة التربية لهذه المداجن يجب زيادة مخصصات مادة المازوت ولاسيما المخصص منها للمداجن إضافة لمنحهم قروضاً زراعية ميسرة وفتح دورة علفية خاصة بالمداجن وتأسيس صندوق لدعم أصحابها وذلك لتعويض المربين عن الخسارة من جراء عدم توافق سعر المبيع مع سعر التكلفة.

بدوره أشار مدير زراعة السويداء أيهم حامد إلى أن المداجن المرخصة على ساحة المحافظة تبلغ نحو ٢٦٨ مدجنة منها ١٨١ مدجنة مستثمرة و٨٧ مدجنة خارج دائرة الاستثمار، في حين المداجن غير المرخصة تبلغ نحو ٨٦ مدجنة منها ٤٤ مدجنة مستثمرة و٤٢ مدجنة غير مستثمرة وهذه المداجن هي لإنتاج الفروج وبيض المائدة.

الزراعة: الموسم الفائت أفضل المواسم

إنتاج القمح وصل إلى ٣ ملايين طن لكن التسويق مليون فقط.. الزيتون ٨٣٠ ألف طن والتفاح ٣٣٦ ألفاً

| فادي بك الشريف

كشف تقرير صادر عن وزارة الزراعة أن الموسم الزراعي (٢٠١٨ــ٢٠١٩) من أفضل المواسم بعد بدء الحرب على سورية لأسباب تتعلق بالهطلات المطرية الجيدة من حيث الكمية والتوزيع، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على الزراعات البعلية الشتوية حيث ساهمت بشكل كبير في زيادة نسبة تنفيذ الخطة الإنتاجية، إضافة إلى مساهمتها في زيادة تنفيذ المساحات المروية نتيجة تحسن الوضع المائي للآبار وارتفاع مخازين السدود، وإضافة إلى البدء بإعادة تأهيل مشاريع الري الحكومية والآبار، هذا العامل الذي كان له الدور الكبير في تشجيع الفلاحين على إعادة زراعة أراضيهم، ناهيك عن استثمار الأراضي المحررة واتخاذ الإجراءات اللازمة لزراعة كل شبر فيها وتسهيل عودة المزارعين إلى قراهم.

وأشار التقرير إلى وجود صعوبات واجهت تنفيذ الخطة على صعيد عدم استكمال تأهيل مشاريع الري الحكومية نتيجة تخريب شبكات الري والآبار وسرقة تجهيزاتها، والظروف الأمنية التي منعت الفلاحين في بعض المناطق من الوصول لحقولهم، ونقص وارتفاع في أسعار بعض مستلزمات الإنتاج، وصعوبة في إيصال بعضها الآخر، إضافة إلى قلة اليد العاملة، ونقص في المحروقات والكهرباء اللازمة لعمل مضخات الري والآلات الزراعية، والصعوبة في تسويق المنتجات الزراعية، مع استمرار خروج عدد من منشآت التصنيع الزراعي وخاصة القطن والشوندر السكري من الاستثمار مما أدى إلى تراجع تنفيذ خطة تلك المحاصيل التصنيعية، وتضرر عدد من المساحات المزروعة بسبب غمر الأراضي في بعض المناطق وحدوث سيول، إضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة والنمو المتزايد للأعشاب مما أدى إلى تعرض بعض المساحات المزروعة ولاسيما محصولي القمح والشعير إلى الحرائق.

وبين التقرير أن الكمية المسوقة من محصول القمح مليون طن، علماً أن إنتاج القمح تجاوز ٣ ملايين طن، كما تجاوز إنتاج الشعير ٣ ملايين طن، وإنتاج البطاطا وصل إلى ٧٠١ ألف طن، والقطن ١١٥ ألف طن، كما بلغ مجموع المحاصيل الزيتية ٢٥ ألف طن والمحاصيل والخضر الشتوية ٣٧٢ ألف طن، والصيفية مليوناً و٢٥٨ ألف طن، وبلغ إنتاج محصول الزيتون ٨٣٠ ألف طن، والحمضيات مليوناً و٣١ ألف طن، والفستق الحلبي ٤٩ ألف طن، والتفاح ٣٣٦ ألف طن، واستمرت المؤسسات الإنتاجية ذات الطابع الاقتصادي بتنفيذ خطتها الإنتاجية لزيادة طاقتها الإنتاجية ضمن الإمكانيات المتاحة، حيث بلغ إنتاج بيض التفريخ ٦,٥ ملايين والصيصان ٢,٦ مليون، وبلغ إنتاج حليب الأبقار ٦٣١٣ طناً، واللحوم ٢٥٧ طناً.

مدير التخطيط في وزارة الزراعة هيثم حيدر بين «للوطن» أن تسويق الأقماح خلال العام الماضي ازداد بأكثر من ٥٠ بالمئة عن عام ٢٠١٨ متوقعاً زيادة التسويق في هذا الموسم، كما أشار إلى تحسن الإنتاج في مختلف السلع والمنتجات الزراعية بشكل ملحوظ.